جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

دور النظام الاتحادي في حماية الحقوق الثقافية للأقليات في العراق

رسالة مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام - حقوق الإنسان

من قبل الطالب
حيدر ناجي طاهر سلمان

بإشراف
الدكتور علي نجيب حمزة
أستاذ القانون العام المساعد

٢٠١٧ م

١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ

شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ

﴿ إِنَّا اللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾

((صدق الله العظيم))

سورة الحجرات: آية ١٣

الإهداء

- إلى الأشاوس الأبطال الذين لبوا نداء المرجعية العليا في النجف الأشرف، أحياء وشهداء، للدفاع المقدس عن بلد الستة من الأئمة المعصومين عليهم السلام، والأولياء والصالحين رضي الله عنهم، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، الذين لولا غيرتهم وجهادهم وثباتهم وتضحية ذويهم لما كان لنا في العراق حياة في جسد وشرف في عرض وحفظ في مال.
- إلى والدتي الحنون الصابرة الحكيمة الحاجة أم حسن المحترمة، أطال الله في عمرها وجعلها ذخرا وبركة لنا.
- إلى زوجتي أم أحمد العزيزة الغالية التي تحملت وصبرت معي طوال مدة الدراسة.
- إلى أولادي فلذات كبدي وثمره فؤادي (زينب، أحمد، علي رضا، علي قسور).

أهدي جهدي وبحثي إليهم جميعا

شكر وعرقان

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا وأشكره تعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأتم الصلاة وأكمل السلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في مشوار كتابة البحث، لاسيما السيد الدكتور علي نجيب حمزة أستاذ القانون العام المساعد في جامعة القادسية، الذي أتعب نفسه وأجهدا في مسؤولية الإشراف على الرسالة ومهمة المتابعة عليها في كل دقيقة وجزئية، فلولا جهوده الكبيرة لما كان البحث بهذا الحال شكلا ومضمونا.

وفي الوقت نفسه أثنى وأقدر للسادة رئيس لجنة مناقشة خطة البحث (السيمنار) وأعضائها في معهد العلمين للدراسات، فيما أبدوه من ملاحظات جوهرية وإفادات أساسية امتد تأثيرها الى البحث كله.

وأعظم المشقة والعناء وأكبرها ذلك الذي تحملته والدتي واسرتي في طريقي البحثي، وكأننا سلكناه وكابدناه سوية.

كما وأثنى على إدارة وموظفي كل من المكتبة العامة في الديوانية، المكتبة الغنية الحديثة في معهد العلمين للدراسات العليا، مكتبة كلية القانون والمكتبة المركزية في جامعة القادسية، مكتبة كلية القانون والسياسة والمكتبة المركزية في جامعة الكوفة، وكذلك مكتبة كلية القانون والمكتبة المركزية في جامعة بغداد، مكتبة كلية القانون والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية، مكتبة كلية الحقوق في جامعة النهرين وأخيرا مكتبة كلية القانون والمكتبة المركزية في جامعة بابل.

وكذلك أتوجه بالامتنان الى كل من أخلص لي بالمشورة والتوجيه في طريق البحث، وغيرهم ممن أحسنوا الايثار وأجادوا العطاء وأكملوا الإسناد، حبا واحتراما للعلم وطالبه، جزا الله تعالى الجميع خير جزاء المحسنين، ففي الحقيقة (البحث واحد وصانعوه متعددون لا واحد).

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤-١	المقدمة
٥٧-٦	الفصل الأول النظام الاتحادي وحقوق الإنسان الثقافية
٣٠-٧	المبحث الأول: التعريف بالنظام الاتحادي
١٦-٨	المطلب الأول: الدولة الاتحادية
١٣-٨	الفرع الأول: مفهوم الدولة الاتحادية والمبادئ التي تقوم عليها
٩-٨	أولا/ مفهوم الدولة الاتحادية
١٣-١٠	ثانيا/ المبادئ التي تقوم عليها الدولة الاتحادية
١٦-١٣	الفرع الثاني: خصائص الدولة الاتحادية وتوزيع الصلاحيات فيها
١٤-١٣	أولا/ خصائص الدولة الاتحادية
١٦-١٥	ثانيا/ توزيع الصلاحيات في الدولة الاتحادية
٣٠-١٧	المطلب الثاني: تمييز النظام الاتحادي عما يشبهه به من أنظمة
٢٤-١٧	الفرع الأول: تمييز النظام الاتحادي عن النظام الكونفدرالي ونظام الحكم الذاتي ونظام اللامركزية الإدارية
١٩-١٧	أولا/ تمييز النظام الاتحادي عن النظام ألتعاهدي (الكونفدرالي)
٢٤-١٩	ثانيا/ تمييز النظام الاتحادي عن نظام الحكم الذاتي ونظام اللامركزية الادارية
٣٠-٢٤	الفرع الثاني: تقييم النظام الاتحادي وبعض تطبيقاته
٢٦-٢٤	أولا/ تقييم النظام الاتحادي
٣٠-٢٦	ثانيا/ بعض تطبيقات الدول الاتحادية
٥٧-٣١	المبحث الثاني: حقوق الإنسان الثقافية
٤٦-٣٢	المطلب الأول: التعريف بحقوق الإنسان
٣٩-٣٢	الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واجيالها وخصائصها
٣٤-٣٢	أولا/ تعريف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية
٣٩-٣٥	ثانيا/ أجيال حقوق الإنسان وخصائص قواعدها
٥٧-٣٩	الفرع الثاني: مصادر حقوق الإنسان وتصنيفاتها وحقوق الإنسان في الإسلام
٤٣-٤٠	أولا/ مصادر حقوق الإنسان وتصنيفاتها
٤٦-٤٤	ثانيا/ حقوق الإنسان في الإسلام
٥٧-٤٧	المطلب الثاني: حقوق الإنسان الثقافية

٥٣-٤٧	الفرع الأول: مفهوم حقوق الإنسان الثقافية وموقعها في المواثيق الدولية والداستاتير الوطنية
٤٩-٤٧	أولا/ مفهوم حقوق الإنسان الثقافية
٥٣-٥٠	ثانيا/ حقوق الإنسان الثقافية في المواثيق الدولية والداستاتير
٥٧-٥٤	الفرع الثاني: أنواع حقوق الإنسان الثقافية
٥٦-٥٤	أولا/ أنواع حقوق الإنسان الثقافية من جهة موضوع الحق
٥٧-٥٦	ثانيا/ أنواع حقوق الإنسان الثقافية من جهة صاحب الحق
١٠٦-٥٩	الفصل الثاني التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان الثقافية في العراق
٨٥-٦١	المبحث الأول: التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان الثقافية في العراق قبل التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩
٦٧-٦١	المطلب الأول: حقوق الإنسان الثقافية في العهد الملكي
٦٦-٦١	الفرع الأول: القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ وتنظيمه للحقوق والحريات
٦٣-٦٣	أولا/ مضمون القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥
٦٦-٦٣	ثانيا/ حقوق الإنسان وحرياته في ظل القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥
٦٨-٦٦	الفرع الثاني: حقوق الإنسان الثقافية في ظل القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥
٨٥-٦٨	المطلب الثاني: حقوق الإنسان الثقافية في العهد الجمهوري
٧٦-٦٨	الفرع الأول: حقوق الإنسان الثقافية في دستور سنة ١٩٥٨ ودستور سنة ١٩٦٤
٧١-٦٨	أولا/ تنظيم حقوق الإنسان الثقافية في دستور عام ١٩٥٨
٧٦-٧١	ثانيا/ تنظيم حقوق الإنسان الثقافية في دستور عام ١٩٦٤
٨٥-٧٧	الفرع الثاني: حقوق الإنسان الثقافية في دستور سنة ١٩٦٨ ودستور سنة ١٩٧٠
٧٩-٧٧	أولا/ تنظيم حقوق الإنسان الثقافية في ظل دستور سنة ١٩٦٨
٨٥-٨٠	ثانيا/ تنظيم حقوق الإنسان الثقافية في ظل دستور سنة ١٩٧٠
١٠٦-٨٦	المبحث الثاني: التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان الثقافية في العراق بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩
٩٣-٨٧	المطلب الأول: حقوق الإنسان الثقافية في ظل قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤
٩٢-٨٨	الفرع الأول: قانون إدارة الدولة العراقي للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ وتنظيمه للحقوق والحريات
٨٩-٨٨	أولا/ التعريف بقانون إدارة الدولة العراقية لسنة ٢٠٠٤
٩٢-٨٩	ثانيا/ حقوق الإنسان وحرياته في ظل قانون إدارة الدولة العراقية لسنة ٢٠٠٤

٩٣-٩٢	الفرع الثاني: تنظيم الحقوق الثقافية في ظل قانون إدارة الدولة العراقية لسنة ٢٠٠٤
١٠٦-٩٤	المطلب الثاني: حقوق الإنسان الثقافية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتزامات العراق الدولية الخاصة بها
٩٨-٩٤	الفرع الأول: الحقوق والحريات في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٩٦-٩٤	أولا/ التعريف بدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٩٨-٩٦	ثانيا/ تنظيم حقوق الإنسان وحرياته في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
١٠٦-٩٩	الفرع الثاني: تنظيم حقوق الإنسان الثقافية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتزامات العراق الدولية الخاصة بها
١٠٢-٩٩	أولا/ حقوق الإنسان الثقافية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
١٠٦-١٠٣	ثانيا/ التزامات العراق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الثقافية
١٦٧-١٠٨	الفصل الثالث الأثر الاتحادي في حماية الحقوق الثقافية وضماناتها الدستورية في العراق
١٣٧-١١١	المبحث الأول: أثر النظام الاتحادي في العراق في حق الأقليات في استعمال لغتها
١٢٠-١١١	المطلب الأول: النظام الاتحادي في العراق
١١٦-١١٢	الفرع الأول: الأساس القانوني للنظام الاتحادي ومبررات وجوده في العراق
١١٣-١١٢	أولا/ الأساس القانوني للنظام الاتحادي في العراق
١١٦-١١٣	ثانيا/ مبررات النظام الاتحادي في العراق
١٢٠-١١٦	الفرع الثاني: السلطات الاتحادية وتوزيع الاختصاصات في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
١١٩-١١٦	أولا/ السلطات الاتحادية
١٢٠-١٢٠	ثانيا/ توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وبين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم
١٣٧-١٢١	المطلب الثاني: حقوق الأقليات اللغوية بموجب دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
١٢٨-١٢٢	الفرع الأول: حقوق الأقليات وحق استعمال اللغة
١٢٦-١٢٢	أولا/ التعريف بالأقليات والحقوق الخاصة بها
١٢٨-١٢٦	ثانيا/ حق الأقلية في استعمال لغتها
١٣٧-١٢٨	الفرع الثاني: حق الأقليات في استعمال لغتها في العراق
١٣٢-١٢٩	أولا/ التعريف بالأقليات اللغوية وهويتها الذاتية والوطنية في العراق

١٣٧-١٣٢	ثانيا/ الجوانب القانونية لحماية حق الأقليات في استخدام لغتها في العراق
١٦٧-١٣٨	المبحث الثاني: حق الإنسان في التعليم والضمانات الاتحادية للحقوق الثقافية
١٥٤-١٣٨	المطلب الأول: حق الإنسان بالتعليم في العراق
١٤٤-١٣٩	الفرع الأول: التعريف بحق الإنسان في التعليم
١٤١-١٣٩	أولا/ مفهوم حق التعليم
١٤٤-١٤١	ثانيا/ حرية التعليم والحماية القانونية لها
١٥٤-١٤٤	الفرع الثاني: حق التعليم في إطار السياسة الاتحادية
١٤٨-١٤٥	أولا/ حق التعليم في دستور عام ٢٠٠٥ وواقعه في العراق
١٥٤-١٤٨	ثانيا/ أثر النظام الاتحادي في رسم السياسة التربوية والتعليمية في العراق
١٦٧-١٥٤	المطلب الثاني: الضمانات الاتحادية لحقوق الإنسان الثقافية في العراق
١٥٨-١٥٤	الفرع الأول: مفهوم ضمانات حقوق الإنسان واصنافها
١٥٧-١٥٥	أولا/ مفهوم ضمانات حقوق الإنسان
١٥٨-١٥٧	ثانيا/ أصناف ضمانات حقوق الإنسان
١٦٧-١٥٨	الفرع الثاني: وسائل الحماية الاتحادية لحقوق الإنسان الثقافية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
١٦٢-١٥٩	أولا/ الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان الثقافية في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
١٦٧-١٦٢	ثانيا/ المؤسسات الاتحادية المعنية بحماية الحقوق الثقافية في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
١٧٢-١٦٨	الخاتمة
١٨٢-١٧٣	مصادر البحث

المقدمة

طبقت الاتحادية في العراق بعد عام ٢٠٠٤ عندما أشار إليها قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وترسخ الأمر في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، حيث جاء الدستور بمبادئ وأسس جديدة للدولة العراقية، منها تحول شكلها إلى الاتحادية، وحيث ان حقوق الإنسان من المواقع المهمة في الدستور، فقد نص عليها وعلى الحقوق الثقافية أيضا.

ولغرض التعرف على موضوع بحثنا (دور النظام الاتحادي في حماية الحقوق الثقافية للأقليات في العراق) يتطلب بيانه وتوضيحه وذلك من خلال معرفة موضوع البحث وأهميته ومشكلة البحث وهدفه والتعرف على هيكلية البحث ومنهجيته، وكما يأتي:

أولا/ موضوع البحث

تعتمد بعض الدول النظام الاتحادي كشكل للدولة، سواء أكان الأخير في نطاق الدولة الواحدة أي دولة بسيطة تحولت إلى الاتحادية لأسباب تتعلق بالتنوع القومي أو الديني أو الاثني أو التي تشكلت من مجموعة دول لتكون دولة اتحادية مركبة، وتنحدر تلك الدول في تبنيها لهذا النظام عن دوافع حقيقية وأسباب جوهرية، طامحة في ذلك إلى تحقيق اهداف ومطالب مصيرية تمتد لتشمل آثارها أركان الدولة الثلاثة (الشعب، الإقليم والنظام السياسي).

والدولة الاتحادية بلحاظ مكونات شعبها المختلفة وأطيافه المتعددة من جماعات وأقليات دينية أو مذهبية أو قومية، تهدف فيما تهدف إليه إلى ضمان حقوق كل تلك المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ذلك هناك حقوق تتعلق بالجانب المعنوي والهوية الذاتية لهذا المكون أو ذلك، وهي حقوق الإنسان الثقافية بشقيها الفردي والجماعي.

والدولة العراقية بعد التغيير في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ تبنت النظام الاتحادي، وذلك بموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ ودستور ٢٠٠٥، حيث أقر هذان الدستوران النظام الاتحادي. وحيث اعتمد دستور ٢٠٠٥ هذا النظام، أقر حقوق الإنسان وحرياته، ليعكس في طياته ظاهرة تدويل الدساتير، أي إقراره للمبادئ المعتمدة في المواثيق الدولية لاسيما مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الجماعية.

وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على الدور الاتحادي في العراق بموجب دستوره لعام ٢٠٠٥ في حماية الحقوق والحريات الثقافية لأقليات وضماناتها، من خلال بيان الدور الاتحادي في هذه الحقوق والحريات، وبصورة خاصة الحق الثقافي الجماعي للأقليات في ممارسة لغتها الناطقة بها، والحق الثقافي الأساسي في التعليم، بوصفهما الواجهة الأساسية والمهمة لحقوق الإنسان الثقافية.

ثانيا/ أهمية موضوع البحث

تحتل الحقوق والحريات الثقافية الأهمية البالغة والمرتبة السامية عند مكونات الشعوب (في العراق أو غيره من الدول)، فهذه الحقوق والحريات ترتبط بشكل أصيل وموضوعي بحالة الانتماء للمكونات جميعها، إذ أنها تمثل الهوية الذاتية لها والفيصل في التمييز فيما بينها، تحت عنوان القومية أو الدين أو المذهب أو اللغة.

وتأتي حقوق الإنسان الثقافية الجماعية في استعمال اللغة الخاصة بها، والحق في التعليم في قمة الأولويات، التي تصر على إقرارها مكونات الدولة، بغية حمايتها وضمانها، باعتبار أن هذين الحقين الوسيلة الفاعلة في تجذير وجودها الفكري واستمرارية بنائها الذاتي وديمومة كيانها المعنوي، وينطبق ذلك على الدولة الموحدة والدولة الاتحادية.

فبحثنا يتناول موضوعا عظيما في الدقة وبالغا في الحساسية عند المكونات المجتمعية في الدولة الاتحادية، بالشكل الذي يحفظ ويضمن حرية المكون الثقافية واصالته الذاتية، من خلال الوسائل والآليات الكفيلة بإعمالها وإحيائها، وجودا وبقاءا (اللغة والتعليم)، خاصة إذا تعلق هذين الحقين بالأقليات المتعددة التي تشكل كيان الدولة الموحدة أو الاتحادية.

ثالثا/ مشكلة البحث

يصب البحث في معالجة الدور الاتحادي في الحقوق الثقافية في جمهورية العراق الاتحادية، على أساس المبادئ التي يقوم عليها النظام الاتحادي، ونقصد بذلك مبدأ المشاركة، الذي يضمن حق المكونات بالمساهمة الحقيقية في إدارة الدولة الاتحادية وحكمها، ومبدأ الاستقلال الذاتي (النسبي)، الذي يحفظ لهذه المكونات شيئا من الاستقلال الجزئي.

ففي العراق نجد الأثر واضحاً بالنسبة إلى تطبيق المبدأين المذكورين على حق المكونات جميعاً ولاسيما الأقليات منها في استخدام اللغة الخاصة بها وخاصة بالنسبة الى المكون الكردي، كما نلاحظ أثراً اتحادياً آخر على حق الإنسان في التعليم، حيث جعل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ رسم السياسة الحكومية العامة للتربية والتعليم ضمن الاختصاصات المشتركة ما بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وقد فصل في هذين الأثرين (كتطبيق لدستور ٢٠٠٥ وتنفيذه)، قانون اللغات الرسمية المرقم (٧) لسنة ٢٠١٤، وقانون وزارة التربية المرقم (٢٢) لسنة ٢٠١١، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي تلقي الضوء على هذين الحقين المهمين من الحقوق الثقافية ومدى الحماية لهما في الدولة العراقية الاتحادية.

رابعاً/ هدف البحث

يهدف البحث إلى الاسهام في المجالات المتعددة للدولة العراقية الاتحادية الناشئة، وذلك بتسليط الضوء على متعلقات ولوازم الهوية الثقافية لهذه المكونات، وذلك بعد أن اعترف الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ومن قبله قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤ بتعددية الشعب العراقي الدينية والقومية والأثنية.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول أن نبين أهمية المراعاة الجدية (تشريعياً وواقعياً) للحقوق الثقافية للإنسان (وخاصة الجماعية منها)، وإلا فإن نسيانها أو تناسي أهمية ضمانها، أو هدرها وانتهاكها يؤدي بالضرورة إلى فشل التعايش السلمي داخل المنظومة الاجتماعية في العراق وبالتالي التضرر الشامل والهائل لبنية الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية.

خامساً/ هيكلية البحث

تم تقسيم خطة البحث على ثلاثة فصول، الأول منها خصص بتعريف تمهيدي وعمام للنظام الاتحادي (الفدرالي)، وحقوق الإنسان عامة وحقوقه وحرياته الثقافية خاصة، حيث خصص المبحث الأول منه لهذا النظام، اما الثاني فقد وضع لتلك الحقوق والحرريات ولاسيما الثقافية منها.

وبينا في الفصل الثاني من البحث التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان الثقافية في العراق، منذ تأسيس دولته وحتى تأسيس النظام الاتحادي في العراق، أي بيان التنظيم الدستوري لهذه الحقوق في دولة العراق الموحدة البسيطة وجمهورية العراق

الاتحادية. وذلك كله في مبحثين، تناول الأول منهما تنظيم حقوق الإنسان الثقافية قبل التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، أي تنظيمها دستوريا في العهد الملكي والجمهوري في إطار الدولة العراقية البسيطة الموحدة، أما المبحث الثاني فقد جعل لبيان تلك الحقوق في عهد ما بعد التغيير المذكور، أي في ظل النظام الاتحادي.

وأما الفصل الثالث فقد أوضحنا فيه الأثر الاتحادي في حماية حقوق الإنسان الثقافية في العراق في ظل دستور ٢٠٠٥، وذلك ضمن مبحثين، تناول الأول منهما تعريفا موجزا بتجربة النظام الاتحادي في العراق من جهة، وبيان أثر هذا النظام على الحق الثقافي الجماعي للأقليات من الشعب العراقي في استعمال وممارسة لغتها من جهة أخرى. أما المبحث الثاني من الفصل فقد خصص لتوضيح الأثر الاتحادي على الحق في التعليم مع بيان الضمانات الدستورية للحقوق والحريات الثقافية، حيث ركزنا على حق استخدام اللغة وحق التعليم كونهما الواجهة الأساسية للحقوق الثقافية.

سادسا/ منهج البحث

اعتمد الباحث في خطته البحثية بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي، واصفا ومبينا الأثر الاتحادي على حماية الحقوق الثقافية في العراق، محللا مشكلة البحث في هذا الموضوع، كما استعنا بالمنهج التاريخي عند البحث في التنظيم الدستوري للحقوق الثقافية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وإصدار القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ وحتى دستور سنة ٢٠٠٥، كما تم اعتماد المنهج المقارن عند التعرض إلى حق الأقليات اللغوية في استخدام اللغة وحق الإنسان في التعليم في إطار المواثيق الدولية والداستير الوطنية.